الأمم المتحدة A/68/PV.98

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٩٨**

الاثنين، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أش ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

**البند ٥٣ من جدول الأعمال** (تابع)

**استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات**

**تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)** (A/68/426/Add.1)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أرجو من مقرر اللجنة الرابعة، السيد مايكل كومادا، ممثل سلوفاكيا، أن يعرض تقرير اللجنة.

**السيد كومادا** (سلوفاكيا) مقرر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المقدم في إطار البند ٥٣ من جدول الأعمال، المعنون ''استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات''. وقد عقدت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام دورتها الموضوعية في الفترة بين ٢٤ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس، وقامت آنذاك باستعراض أعمالها والنظر في المقترحات الجديدة.

وباعتماد مشروع القرار الوارد الفقرة ٦ من التقرير، المعنون ''استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات''، سوف تعتمد الجمعية العامة المقترحات والتوصيات الواردة في الفقرات من ١٧ إلى ٣١٥ من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، الصادر في الوثيقة A/68/19. وتوصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار هذا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعروض على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

قبل أن نشرع في البت في التوصية الواردة في تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، أود أن أبلّغ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، ما لم يعلن خلاف ذلك مسبقاً.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٨/٢٧٧).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٥٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

**البند ٦٣ من جدول الأعمال** (تابع)

**الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

**(ب)أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.**

**مشروع القرار** (A/68/L.43/Rev.1)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت، في مناقشة مشتركة، في البند ٦٣ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) والبند ١٣ من جدول الأعمال في جلستيها العامتين ٣٦ و ٣٧، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

أعطي الكلمة الآن لممثلة أوغندا لعرض مشروع القرار A/68/L.43/Rev.1.

**السيدة سيمبا** (أوغندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/68/L.43/Rev.1، في إطار البند ٦٣ (ب) من جدول الأعمال، المعنون ”تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“.

تعرب المجموعة عن التقدير لجميع الوفود على إسهاماتها البناءة في مشروع القرار. اليوم شاركت بالفعل ٨٨ دولة عضوا في تقديم مشروع القرار.

يؤكد مشروع القرار، في جملة أمور، أن المسؤولية عن السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وعلى حل النزاعات بالوسائل السلمية، تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان الأفريقية، وإذ تسلم في الوقت نفسه بضرورة أن يقدم المجتمع الدولي والأمم المتحدة الدعم في هذا المجال، مع مراعاة المسؤوليات المنوطة بالمنظمة في هذا الصدد وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

نحن نرحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية. وندعو إلى تكثيف الجهود واتباع نهج منسق بين الحكومات الوطنية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء المعنيين في مواجهة تلك التحديات لإحراز مزيد من التقدم في تحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات.

ويسلم مشروع القرار بضرورة أن تركز الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي لمنع نشوب النزاعات وتوطيد السلام في أفريقيا على تحقيق التنمية المستدامة فيها وبناء القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان والمنظمات الأفريقية، وبخاصة في المجالات ذات الأولوية المحددة على صعيد القارة.

وفي هذا الصدد نُرحب بالزيارة المشتركة للأمين العام ورئيس البنك الدولي إلى بلدان منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٣ وبالتعهد المالي الذي أعلنه البنك الدولي خلال تلك الزيارة دعما لإطار السلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية وللمنطقة.

نُرحب أيضا بالزيارة المشتركة في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر التي قام بها الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس البنك الدولي، ورئيس بنك التنمية الأفريقي، ومفوض الاتحاد الأوروبي المعني بالتنمية في منطقة الساحل وقطعت خلالها تعهدات مالية بدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونحضُ على الوفاء بالتعهدات التي قطعت في هاتين الزيارتين. إن إحلال السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تدور فيها صراعات وفي البلدان الخارجة من صراعات، بوجه الخصوص، يتطلب من الحكومات الوطنية والشركاء الدوليين الاستمرار في وضع نُهج منسقة مصممة خصيصا لتتوائم مع احتياجات بناء السلام والتحديات التي تُواجهها تلك البلدان. كذلك يحثُ مشروع القرار على الاستمرار في دعم التدابير الكفيلة بالتصدي لتحديات القضاء على الفقر، والجوع، واستحداث الوظائف والتنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك كل ما اقتضى الأمر، تخفيف عبء الديون، وتحسين الوصول إلى الأسواق، ودعم القطاع الخاص والأعمال التجارية الحرة، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة.

نقرُ بحاجة البلدان الأفريقية إلى الاستمرار في بذل الجهود لتهيئة بيئات ممكّنة للنمو الشامل دعما للتنمية المستدامة ولكي يقوم المجتمع الدولي بجهود مستمرة لزيادة تدفق موارد جديدة وإضافية من أجل تمويل التنمية من جميع المصادر، من القطاع العام والقطاع الخاص، والتمويل المحلي والأجنبي. نُرحب بسائر المبادرات الهامة التي تمت بين البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين.

في الختام، تتوق مجموعة السبعة والسبعين والصين إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار (A/68/L.43/Rev.1) المعنون ”تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“.

أُعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة الجمعية العامة وشؤون المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الممثلين المدرجين في الوثيقة، أصبحت أيضا البلدان التالية مشتركة في تقديم مشروع القرار (A/68/L.43/Rev.1)، وهي أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فنلندا، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليونان.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار (A/68/L.43/Rev.1)؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.43/Rev.1 (القرار ٦٨/٢٧٨).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

**البند ١١٦ من جدول الأعمال** (تابع)

**تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى.**

**(ط) الموافقة على تعيين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.**

**مذكرة من الأمين العام** (A/68/904)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٤١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

عملا بأحكام القرار ١٤١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، يقترح الأمين العام في الفقرة ٢ من مذكرته تعيين الأمير زيد رعد زيد الحسين، ممثل الأردن، في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لولاية مدتها أربع سنوات، تبدأ في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ أب/أغسطس ٢٠١٨.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الموافقة على اقتراح الأمين العام بتعيين الأمير زيد رعد زيد الحسين مفوضا ساميا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لفترة مدتها أربع سنوات، تبدأ من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ أب/أغسطس ٢٠١٨؟

تقرر ذلك.

**السيدة كامارا** (ليبيريا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن المجموعة الأفريقية أرحب ترحيبا حارا بتعيين الأمير زيد رعد زيد الحسين مفوضا ساميا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمدة أربع سنوات، تبدأ في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ونهنئ بحرارة الأمير على ذلك الإنجاز الكبير.

وبصورة مماثلة تُثني المجموعة الأفريقية على السيدة بيلاي لمساهمتها الكبيرة طيلة السنوات الست الماضية في السعي إلى حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. فمن خلال جهودها أحرزت حماية حقوق الإنسان زخما متجددا على مر السنين.

تودُ مجموعة البلدان الأفريقية التشديد على أهمية حقوق الإنسان في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية لكل شخص. ونادرا ما تزدهر المجتمعات عندما لا تتم حماية حقوق الإنسان ويكون التمتع بحقوق الإنسان فيها بشكل نزواتي. لذلك السبب بالتحديد قامت أفريقيا على مر السنين بجهود متضافرة وشجعت على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها للجميع على الصعيدين الوطني والدولي.

تقر المجموعة الأفريقية بالخبرة الواسعة التي سيضفيها الأمير زيد على المنصب. إن إنجازاته الرائعة في خدمة بلده، والأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، ومساهمته في تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، تجعله مؤهلا بصورة استثنائية للاضطلاع بفعّالية بمسؤوليته بوصفه النصير العالمي الرئيسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. أود أن أؤكد للأمير زيد تعاون أفريقيا معه في مهمته الجديدة، ونأمل منه أن يعطي أولوية لتعزيز القدرات الوطنية من أجل احترام حقوق الإنسان وحمايتها.

مرة أخرى، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وبصفتي الوطنية أهنئ الأمير وأتمنى له النجاح في مسعاه المهني الجديد

**السيدة نسيبة** (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، يشرفني أن أرحب بتعيين الأمين العام لصاحب السمو الملكي الأمير زيد بن رعد زيد الحسين، ممثل الأردن، مفوضا ساميا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ونحن نعتقد بأن الأمير زيد سيضطلع بمسؤولياته كمفوض سام بمهارات استثنائية، ونزاهة عالية وحكم سليم، على غرار ما أبداه خلال فترة توليه منصب الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة. وبالنظر إلى القضايا المعقدة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تواجهنا اليوم، سيستفيد المجتمع الدولي استفادة كبيرة من قيادته، ورغبته في تحقيق العدالة، ومعرفته العميقة بقضايا العدالة الدولية وخبرته في المجال المتعدد الأطراف. إن مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تشكل جزءا هاما من منظومة الأمم المتحدة، وهي مكلفة بتعزيز الالتزامات المتعلقة بمُثل الكرامة الإنسانية العالمية. وفي ضوء ذلك، فإننا

نتطلع إلى العمل مع الأمير زيد في المستقبل، ونعرب عن دعم مجموعتنا الكامل للمفوضية السامية.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسيدة نافانيثيم بيلاي على ما قدمته من إسهامات، خلال توليها منصب المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وبالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، نود أن نعرب لها عن أفضل تمنياتنا فيما يخص مساعيها المستقبلية.

**السيد رييس رودريغيث** (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لأعرب عن خالص التهاني لصاحب السمو الملكي الأمير زيد بن رعد زيد الحسين، على تعيينه في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي الجديد لحقوق الإنسان.

ويعتبر أعضاء المجموعة بأن مسألتي حماية حقوق الإنسان وتعزيزها تكتسيان أهمية بالغة، ويقرون بالدور المركزي للأمم المتحدة فيما يخص التعاون الدولي في هذا المجال. ويشكل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان عالميا، ركيزتين من الركائز الأساسية لعمل المنظمة. وتعد مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، طرفا فاعلا رئيسيا في العمل للوفاء بالولايات التي وافقت عليها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وهي مهمة، نحن على ثقة بأن صاحب السمو الملكي سوف يؤدي دورا رئيسيا فيها.

لقد شاركت بلدان منطقتنا بنشاط في المفاوضات والمناقشات وعملية اتخاذ القرارات، بشأن مسألة تمتع جميع الشعوب والأفراد بمجمل حقوق الإنسان. ونقوم في منطقتنا، بتعزيز الحق في السلام والتنمية وتقرير المصير للشعوب، وحقوق المهاجرين والسكان الأصليين، والحق في المساواة بين الجنسين. ونتصدى لأي شكل من أشكال التمييز. ونود أن نؤكد للأمير زيد أنه بوسعه التعويل على التعاون التام من جانب كل عضو من أعضاء المجموعة.

**السيد ويلسون** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني حقا أن أتكلم اليوم أمام الجمعية العامة بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. بالنيابة عن المجموعة، أود أن أعرب عن تهانينا الحارة لصاحب السمو الملكي الأمير زيد على تعيينه في هذا المنصب الهام.

إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان جزء أساسي من الدور الذي تضطلع به المنظمة، وأحد مبادئها الأساسية، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، يسرنا أن عملها بشأن حقوق الإنسان سوف يقوده شخص بمستوى التزام الأمير زيد وحماسه وخبرته. وهو يأتي إلى المنصب مزودا بمعرفة متعمقة بمنظومة الأمم المتحدة وخبرة في العمل في الميدان والتزام بالمساواة بين الجنسين وبالعدالة الجنائية. ونتوق إلى العمل معه، ونؤكد له تعاوننا الكامل معه.

نود أيضا أن نعرب عن عظيم تقدير المجموعة للسيدة نافانيثيم بيلاي على عملها وجهودها التي لا تكل على مدى السنوات الست الماضية من أجل تسليط الضوء على أوجه المظالم وتمثيلها لصوت الفئات الضعيفة. بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أتمنى للمفوضة السامية الحالية والمفوض السامي القادم النجاح في العمل على تحقيق التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان لكل فرد في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمراقب الاتحاد الأوروبي.

**السيد ماير – هارتنغ** (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يرحب الاتحاد الأوروبي بموافقة الجمعية العامة على تعيين صاحب السمو الملكي الأمير زيد بن رعد زيد الحسين، ممثل الأردن، بوصفه مفوض الأمم المتحدة السامي القادم لحقوق الإنسان، في أعقاب ترشيح الأمين العام له. ونحن على اقتناع بأن سجل الأمير زيد الحافل في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب، فضلا عن خبرته الدبلوماسية المميزة، سيكون ذخرا قيما جدا للمفوضية السامية لحقوق الإنسان. ولذلك نقدّر مع أسمى آيات الاحترام والتأييد، تعيين الأمير زيد مفوضا ساميا جديدا لحقوق الإنسان.

إن الاتحاد الأوروبي مؤيد قوي للمفوضية السامية ولاستقلاليتها ونزاهتها، فضلا عن مجلس حقوق الإنسان. ونحن نتطلع إلى التعاون المفتوح والبناء مع الأمير زيد ومكتبه في السعي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الدفع قدما بعالمية جميع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وعدم قابليتها للتجزئة، وإلى جعل المبادئ المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨ واقعا.

كما يود الاتحاد الأوروبي الإعراب عن التقدير الحار للسيدة نافانيثيم بيلاي على العمل الممتاز الذي قامت به خلال تبوّئها منصب المفوضة السامية لحقوق الإنسان. لقد أسهمت القيادة القوية للسيدة بيلاي والتزامها الشخصي إسهاما كبيرا في تعزيز مفوضية الأمم المتحدة السامية باعتباره هيئة مستقلة تحمي وتدعم حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، لجميع الناس، دون تمييز أو تفرقة من أي نوع أو لأي سبب من الأسباب.

**السيد سيغير** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لئن كنت أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، بصفتي ممثل البلد المضيف للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أود أن أعرب عن تهانيّ الحارة أيضا إلى الأمير زيد بن رعد زيد الحسين على تعيينه مفوضا ساميا لحقوق الإنسان. ومن دواعي سرور سويسرا الترحيب بالأمير زيد وأسرته الكريمة في جنيف، وأتمنى له كل النجاح بشجاعة وتصميم في مهمته الهامة المتمثلة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وعلى سبيل المداعبة، أعرف أن الأمير زيد يحب كثيرا جبنة الفوندو السويسرية، وأنه سوف يبدأ العمل في الخريف حيث يعد أفضل موسم لجبن الفوندو.

وفي الوقت نفسه، وعلى محمل الجد، أود أن أتقدم بخالص الشكر أيضا للسيدة نافانيثيم بيلاي على التزامها المثالي الذي لا يكلّ بحقوق الإنسان وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. في رأيي، أنها تدافع عن حقوق الإنسان مدافعة أسد جنب أفريقي عن أشباله.

**الأمير زيد بن رعد زيد الحسين** (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): اعتقدت لهنيهة، عندما أعلنتم عن الترشيح، سيدي الرئيس، و لم يصفق أحد، أنني نفدت بجلدي. وقالت لي زوجتي الجالسة ورائي، والتي تؤيدني، أن أستمتع بهذه اللحظة تمام الاستمتاع. ثم أضافت ”إنك في واقع الأمر بين أصدقاء عرفتهم لوقت طويل للغاية. لكن عندما ستتولى هذا المنصب، ربما لن تحظى بصحبتهم لفترة طويلة“. إن ثقة زوجاتنا بنا لا حدود لها، وبالتالي، فإن حقوق الإنسان ينبغي أن تبدأ في بيت الأسرة.

واسمحوا لي، سيدي، أن أقول بضع كلمات بالعربية.

بداية، أود أن أتقدم إلى جميع أعضاء الجمعية العامة ورؤساء المجموعات الإقليمية ومعالي الأمين العام بالشكر الجزيل لما تلقيته من دعم وثقة ظهر هذا اليوم. وأتشرف بهذه الثقة الغالية وبتعييني في هذا المنصب، لا سيما وأنني سأكون أول مفوض سام من القارة الآسيوية ومن العالمين الإسلامي والعربي.

ومما لاشك فيه أن هذا الأمر يعكس تماما التزام المجتمع الدولي بهذا الملف وبدفعه إلى الأمام في هذه القارة من العالم وغيرها من المناطق، آخذين بعين الاعتبار استقلالية وولاية المفوضية، وبأنها محكومة بقرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨، وميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنساني والاتفاقيات اللاحقة له، وإعلان فيينا لعام ١٩٩٣ والوثيقة النهائية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وفي هذا السياق، يشرفني أن أنضم في الأشهر القادمة إلى أعضاء فريق المفوضية الذين يعملون بكفاءة عالية أينما وُجِدوا، سواء في الميدان أو في جنيف تحت إشراف الأمينة العامة المساعدة، السيدة فلافيا بانسييري، أو في نيويورك تحت إشراف الأمين العام المساعد، السيد إيفان شيمونوفيتش.

إن ملف حقوق الإنسان ملف حافل بالمسؤوليات والتحديات الجسام، وعمله سيتطلب حكمة ومستوى عاليا من التنسيق والتواصل مع الحكومات المختلفة والمجتمع المدني وجميع أجهزة الأمم المتحدة.

كما أتوجه إلى السيدة نافي بيلاي ببالغ العرفان والتقدير لدورها الشجاع في هذا المجال. ولي بالغ الشرف أن أكون خلفا لها وأن أبني على إنجازاتها الملحوظة.

في الختام، أود أن أوجه شكرا خاصا لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، والذي دعمني طيلة السنوات التي قضيتها في خدمة جلالته وحكومة وشعب المملكة الأردنية الهاشمية في هذا المكان.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي المنتخب لحقوق الإنسان على بيانه. وأود أن أخبره بأنه قد عاد إلى المعمعة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٦ من جدول الأعمال والبند ١١٦ من جدول الأعمال في مجموعه؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.